أكدوا إنه لم تحدث أى زيادة غير مبررة للسلع الاستراتيجية

منظمات الأعمال: نجحنا فى إدارة أزمة الحرب

أكد مسئولو منظمات الاعمال والمستثمرون ان ادارات الازمات التى تم انشاؤها قبل بداية الحرب من اجل توفير السلع الاستراتيجية للمواطنين بالاسواق نجحت الى حد كبير فى مهمتها سواء بالنسبة لوجود السلع المطلوبة من الجمهور أو بالنسبة للاحتفاظ بالاسعار المعلنة والاسترشادية عن تلك السلع واشاروا الى انه لا توجد أى زيادات غير مبررة فى الاسعار خلال اسابيع الحرب وان السلع لم تنقطع عن الشوادر التى اقامتها وزارة التموين بالتعاون مع اتحادات الغرف التجارية والصناعية والتجار، بالاضافة الى توافر السلع فى المجمعات الاستهلاكية وشركات قطاع الاعمال العام.

تحقيق
فتحى السايح:

وكما قامت العديد من الجمعيات مثل جمعيات المستثمرين والجمعيات الاستهلاكية بممارسة دورها فى نشر التوعية بين جمهور المستهلكين مثل الابلاغ عن ارتفاع أية اسعار أو نقص فى أى سلعة بالاضافة الى قيام هذه الجمعيات بتزويد المصنعين بقاعدة معلومات واستبدالها بالمنتج الاجنبى والمستورد الذى يستخدم فى عمليات الانتاج.

يقول خالد أبو اسماعيل رئيس اتحاد العام للغرف التجارية ان الاتحاد العام للغرف التجارية قام قبل بداية الحرب بتشكيل لجنة عامة لادارة الازمات وتضم هذه اللجنة جميع اللجان الفرعية للغرف بالقاهرة والمحافظات والتى تتبع الاتحاد وهذه اللجان قامت بمتابعة ومراقبة اسعار السلع المعروضة فى الشوادر التى اقامتها الدولة فى جميع محافظات مصر.

وبعد مرور اكثر من 22 يوما على الحرب افادت لجان المتابعة التى تعدها ادارة الازمات بانه لا يوجد اى زيادات غير مبررة لأية سلعة معروضة خاصة للسلع الاستراتيجية التى قررتها الدولة وعددها 25 سلعة.

ومن جانبه يؤكد محمد المصرى نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية ورئيس غرفة بورسعيد التجارية ان الدولة حرصت قبل بداية الحرب على تشكيل ادارة للازمات مهمتها توفير الخامات والسلع الاستراتيجية فى جميع المحافظات ومهمة الاتحاد تكمن فى التدخل لمواجهة اية سلبيات أو نقص فى السلع أو فى حالة زيادة اسعار أية سلعة بدون مبرر ومحاسبة من يخالف هذه التعليمات. وقد قام الاتحاد العام للغرف التجارية بعقد عدة لقاءات مع كبار التجار بالمحافظات من اجل التركيز على توفير السلع الاستراتيجية للجمهور وبالاسعار الرسمية الاسترشادية المقررة والتاكيد على عدم اخفاء أو رفع أية اسعار لاية سلعة بدون مبرر.

توعية المنتجين والمستوردين

ومن جانبه يقول د. محمود سليمان رئيس جمعية مستثمرى العاشر من رمضان قامت بعرض قاعدة معلومات وبيانات على التجار والمنتجين والصناع من اجل الاستفادة من الخامات والمنتجات المحلية الموجودة بالمصانع المختلفة.

تبادل السلع

وأشار رئيس جمعية مستثمرى العاشر من رمضان الى ان الجمعية ركزت على تبادل السلع وخامات الانتاج وقال ان الانتاج بين المصانع المصرية وبعضها من اجل وحدة المنتج.

ومن جانبه يقول مصطفى زكى رئيس شعبة المستوردين ان القوة الشرائية للمستهلكين قلت 40٪ عن المعدل الطبيعى وجاء هذا بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع سعر الدولار وكل الشواهد تؤكد على ان جميع السلع والخدمات على ارض مصر تعرضت للارتفاع حتى بالنسبة للسلع التى ليس لها اى علاقة بالدولار وهذا لم يكن له علاقة بالحرب.

موازنة سعرية

ويطالب رئيس شعبة المستوردين بأن يكون هناك حل اكثر جدية وهو ان يدخل قطاع الاعمال العام كعامل موازنة سعرية بمعنى انه يقوم بعرض السلع الاستراتيجية التى لديه بسعر منخفض مثل السكر والشاى والزيت وغيرها والعمل على انشاء الشوادر التى اقامها بالفعل بالاضافة الى المجمعات الاستهلاكية حتى يجبر السوق الخاص على الاسترشاد بهذه السلع خاصة ان معظم هذه السلع الاستراتيجية تقوم بانتاجها شركات قطاع الاعمال العام بالاضافة الى ان الوزارة اذا وجدت عجزا فى اى سلعة استراتيجية فمن السهل واليسير عليها ان تقوم باستيرادها من الخارج بدون عقبات أو مشكلات.

ومن جانبه يؤكد د. م نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب ورئيس لجنة الصناعة بالغرفة الالمانية العربية ان ادارة الاقتصاد المؤسس لاية فترة من الفترات لابد من ان تقوم على شيئين مهمين هما التكلفة والعائد مع ضرورة تكوين لجان تنفيذية ذات اختصاصات لمتابعة المشكلات وايجاد الحلول التصحيحية واتخاذ الاجراءات الرادعة والمانعة لتكرار أية أخطاء.

ويتفق مع الرأى السابق د. حاتم القرنشاوى عميد كلية تجارة بنات الازهر ويقول انه فى الاقتصاد عندما نتعرض للازمات والضغوط غير العادية فمن المفترض ان يكون لدينا مجموعة من الاجراءات والتى يجب على كل الاطراف العمل بها والالتزام بها.

ويضيف ان الجهات لها دور محدد فى الازمات فمثلا بالنسبة لمنظمات الاعمال فيجب ان يكون متوافرا لديهم الالتزام وعدم قيام احد من اعضاء هذه المنظمات باستغلال الظروف من اجل تحقيق ارباح غير عادية ومبالغ فيها ولذلك كان من المفيد ان نجد الغرف التجارية تقوم بعرض اسعار استرشادية لعدد من السلع ويركزون عليها اكثر من اى وقت مضى.كما ان للجمعيات الاستهلاكية دورا مطلوبا منها وهو ان تقوم بتوعية موضوعية للمستهلك مثل مواصفات السلع والخدمات المختلفة والبدائل المرتبطة بها مع توعيته بأن هناك مغالاة فى بعض المواصفات أو فى الاسعار أو هناك محاولات للاحتكار.كما ان هناك دورا على المنتجين وبصفة خاصة فى الازمات فيجب على المنتجين ان يعتبرونها فرصة ذهبية لتحسين الجودة لكسب ثقة المستهلك فى الحاضر والمستورد فى المستقبل بالخارج واعطاء فرصة للتصدير ورفع الجودة. أما بالنسبة لرجال الاعمال فلابد ان يقوموا بمبادرة خاصة للمستوردين وذلك بعد استيراد السلع غير الضرورية والحد منها بالاضافة الى عدم المغالاة والمبالغة فى الاسعار بهدف الحصول على هامش الربح المرتفع وممارسة نوع من الاستنكار الضار للاقتصاد الذى يجب تشريعه.

زيادة فى المنتج

ومن جانبه يقول محمد فرج عامر رئيس جمعية مستثمرى برج العرب بالاسكندرية ان الجمعية استشعرت الخطر القادم قبل بدء الحرب رغم ان مصر آمنة وليس بها أى تداعيات تؤثر عليها فقامت الجمعية بحث المنتجين على زيادة انتاجهم والعمل على توفيره بالاسواق سواء من خلال الجهات الحكومية المتمثلة فى المجمعات الاستهلاكية وشركات قطاع الاعمال أو فى الشوادر التى تم انشاؤها من اجل هذا الغرض وذلك من خلال الاسعار الاسترشادية المعلنة من قبل الاتحادات التجارية والصناعية وعمل التقارير أولا بأول عنها من خلال اللجان الموجودة والمتابعة للموقف والتى يشرف عليها نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية بالاسكندرية.

ويضيف فرج عامر انه من المطلوب عاجلا ان تقوم الجهات المسئولة عن انتاج وزراعة المنتجات الزراعية بتوفيرها للمصنع والمنتج بشكل دائم وبجودة عالية وكذلك بالنسبة للمواد الخام المحلية وتحسين جودتها حتى توفر لنا الوقت والجهود والعمل بكفاءة فى الانتاج مع ضرورة عدم المغالاة فى ارتفاع الاسعار خاصة انها منتجات محلية.

رفع الكفاءات

ومن جانبها تقول د. نوال التطاوى وزيرة الاقتصاد السابقة ان ادارة الازمات خاصة للاقتصاد فى وقت الحرب يتطلب ان يكون المنتج حريصا على التكلفة كما انه يكون حريصا على رفع كفاءة انتاجه ويبحث عن مواد خام محلية بقدر الامكان كما انه يعمل على كسب السوق والمنافسة فى الاسعار مع الجودة العالية ويعتبر ان هذه حالة عارضة مؤقتة.

الابتعاد عن المستورد

وتضيف د. نوال التطاوى أن المستهلك ايضا عليه ان يركز على المنتج المحلى ويبتعد عن السلع المستوردة المستقرة حيث سيكون ذلك فى مصلحة الاقتصاد بصفة عامة.

وتضيف د. نوال التطاوى ان المنتج المصرى لابد ان يعمل على رفع كفاءته مع عدم المبالغة فى السعر للمنتج لانه سوف يضطر مستقبلا ان يتعامل مع سوق جديد وهو التصدير والمنافسة الخارجية وذلك بعد انتهاء الازمة ان اجلا أو عاجلا.

نوال التطاوى

د. نوال التطاوى: على المنتج استخدام خامات محلية وعلى المستهلك الابتعاد عن المستورد

خالد ابو اسماعيل

خالد أبو إسماعيل: أنشأنا لجانا لمتابعة ومراقبة الأسعار فى المحافظات

محمد المصرى

محمد المصرى: عقدنا اجتماعات مع كبار التجار لتوفير السلع بالأسعار الاسترشادية

مصطفى زكى

فرج عامر: مطلوب توفير المنتج بالجودة المطلوبة والسعر العادل

محمود سليمان

محمود سليمان: ركزنا على ضرورة تبادل السلع والخامات بين المصانع

مصطفى زكى: القوة الشرائية للمستهلكين انخفضت بنسبة 40٪